Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ويبدو أنّه كان يودّ أن يذهب إلى أبعد من ذلك ، إذ هو لم يستطع أن يقول كلّ ما أراد قوله في هذا المضمار لضيق المجال . فوعد بتخصيص كتاب مستقلّ لدراسة الشّكل الرّابع دراسة أوفى[1] .

والفصل التّاسع ، بالرّغم من أنّه مخصّص لبحث الشّرطيّات ، فقد أخلاه الرّازي تمامًا من القضايا الشّرطيّة ، ولم يتعرّض فيه لغير الأقيسة الشّرطيّة . واستكمالاً للفائدة ، إلتجأ ابن أبي الحديد إلى إضافة فصل كامل ، استغرق أكثر من عشر صفحات . فقدّم تحليلاً اضافيًّا للقضايا الشّرطيّة المتّصلة والمنفصلة : استعرض أنواعها ، وتآليفها ، ونقائضها ، وانعكاستها ، منهيًا بحثه بذكر مختلف القياسات الشّرطيّة[2] .

وأخيرًا ، ترك الرّازي جانبًا المقولات العشر ، ولم يأت على ذكرها مطلقًا ، بحجّة أن لا صلة لها بعلم المنطق ، كما تقدّم[3] . إلاّ أنّ الشّارح لم يوافقه على ذلك . فهذه المقولات – في نظره – هي محلّ خلاف فيما بين المنطقيّين ؛ فمنهم من يلحقها بالمنطق ، ومنهم من يعتبرها خارجة عن نطاقه . لكنّ أرسطو – أبا المنطق – كان ممّن ضمّنها هذا العلم . فتبعه ابن أبي الحديد ، وتطرّق إليها بالبحث ، وإن بشكل مقتضب[4] .

ولم يتوقّف الشّارح عند حدود الاستدراك ، بل عمد إلى مناقشة الكثير ممّا طرحه الرّازي من أفكار ، ونقده نقدًا متّزنًا ، رصينًا ، اعتمد فيه على آراء

---

1 الواقع أنّه لم يعرف له مثل هذا الكتاب . ولعلّ الحظّ لم يسعفه لتصنيفه . فقد تكون المنيّة عاجلته قبل إنجازه . وهذا ما يزيدنا اقتناعًا بأنّ «شرح الآيات» هو من أواخر كتبه (راجع ص : 43 ، 261) .

2 ص : 267–286 .

3 انظر فيما تقدّم : ص 54 وما بعدها .

4 شرح الآيات : ص 294 .